قدمه الى رئيس مجلس الأمة بالإنابة ويتكون من من محور واحد

القضيبي يستجوب الصانع عن تأخير «مكافحة الفساد»

- الحكومة حاولت منذ الإبطال الدستوري للهيئة تعطيل مشروع القانون النيابي الجديد
- الرقابة الشعبية على السلطتين حق ويجب ألا يرتبط بموعد الانتخابات

القضيبي لدى طريقه لتقديم الاستجواب

... واثناء المؤتمر الصحفي

كتب مصطفى كامل

- الهيئة عاجزة عن مباشرة مهامها القانونية نظراً لتعطل إصدار لائحتها التنفيذية
- الفساد النيابي والحكومي له من الأدوات العديدة التي يجب مواجهتها ومحاربتها
- الجميع أمام استحقاق وطني إذا ما أردنا للدولة الاستمرار والإصلاح والتنمية
- الفساد التشريعي سلوك أكثر ضرراً بالدولة وأشد إساءة للدستور ومبادئه
- منذ الأول من فبراير الماضي وحتى الان لم تصدر اللائحة التنفيذية لقانون «مكافحة الفساد»
- تأخر إصدار اللائحة ليس له ما يبرره رغم أنه مستمد في معظم مواده من القانون المبطل
- وزير العدل يعتبر مسؤولاً سياسياً أمام المجلس بصفته المشرف على الهيئة
- تأخر إصدار القانون ترتب عليه عدم تقديم النواب لذممهم المالية
- الصانع : الاستجواب فرصة لكشف ما بذلته الوزارة من جهود بتوجيه من القيادة السياسية
- اللائحة التنفيذية للقانون ستعرض على مجلس الوزراء بجلسة اليوم
- سعدون حماد : أؤيد الاستجواب الذي قدمه النائب احمد القضيبي

تقدم النائب الكويتي احمد القضيبي امس الى رئيس مجلس الأمة بالانابة مبارك الخرينج بطلب استجواب لوزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع من محور واحد استنادا الى المادة 100 من الدستور.

وتنص المادة المذكورة على ان «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه الى رئيس مجلس الوزراء والى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم».

وقال القضيبي في مؤتمر صحفي عقده قبل تقديم استجوابه صرحت وطالبت الوزير الصانع مرارا وتكرارا بضرورة الاستعجال بإصدار اللائحة التنفيذية لمكافحة الفساد وكانت النتيجة اخبار متضاربة حول موعدها طوال الأشهر الماضية الامر الذي أدى بي الى تقديم صحيفة استجوابه

واضاف القضيبي قائلا ان دخول هيئة مكافحة الفساد حيّز التنفيذ بات ضرورة كبرى بعد تفشي الفساد وعجز المجلس عن محاسبة الحكومة ومجلس الوزراء عن محاسبة وزرائه والوزراء عن محاسبة القياديين

وقال القضيبي ان تاخر الوزير الصانع في إصدار لائحة مكافحة الفساد منذ شهر ابريل الماضي عطل تقديم النواب الوزراء لذممهم المالية الذي كان موعده الشهر الماضي لذلك نحتاج شهرين إضافيين بعد صدورها لاتمام ذلك متمنيا الا يحل مجلس الامة قبل هذه الفتره

واشار القضيبي ان سمو امير البلاد يولي مكافحة الفساد اهمية قصوى وكان يامل ان تصدر المجالس السابقة هذه الهيئة لكن ذلك لم يحصل مما أدى الى إصدارها بمرسوم ضرورة لافتا الى ان هيئة الفساد باتت ضرورة ولابد ان تُمارس دورها كما يجب

وقال القضيبي على الوزير الصانع اذا اراد تدارك الموقف قبل موعد الاستجواب بإصدار لائحة مكافحة الفساد فعليه ان يقدم بيانا صحافيا يوضح فيه اسباب تاخره في إصدارها والا فالاستجواب قائما وبيانه سيكون من المنصة

وكشف القضيبي عن تقاعس حكومي كبير في مكافحة الفساد الذي قال عنه سمو الامير بان البعارين لاتشيله في البلدية واليوم اقول انه استشرى في كل اروقة الحكومة

واكد القضيبي ان هيئة مكافحة الفساد اضافة نوعية للمواطن لمحاسبة السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية متى ما رأى فسادا وهذا حق مكتسب للشعب الكويتي

ومن جانبة رحب وزير العدل ووزير الأوقاف يعقوب الصانع بالإستجواب المقدم له من النائب احمد القضيبي، مشيرا الى ان الإستجواب فرصة لكشف ما بذلته الوزارة من جهود بتوجيه من القيادة السياسية وسمو رئيس الوزراء من جهود وفي زمن قياسي لمساندة الهيئة العامة لمكافحة الفساد في تفعيل دورها في مكافحة الفساد وتطهير المجتمع منه.

وأعلن الوزير الصانع أن اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد ستعرض على مجلس الوزراء بجلسة اليوم ويعلم النائب القضيبي منذ أكثر من اسبوع بذلك خاصة انه سبق وأعلن هذا الامر مما يثير علامات الإستفهام حول جدوى وتوقيت الإستجواب.

وأوضح الصانع الخطوات التي عكفت عليه الهيئة بالتنسيق مع الوزارة على صياغة مشروع قانون منع تعارض المصالح:

صدر حكم المحكمة الدستورية بتاريخ 20/12/2015 بعدم دستورية المرسوم بالقانون رقم 24 للسنة 2012 بإنشاء الهيئة قامت وزارة العدل بحترافية ناجزة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم وما يترتب عليه من آثار وذلك على النحو التالي:

-1 بتاريخ 15/1/2016 صدر القرار الوزاري رقم 8 لسنة 2016 بتشكيل لجنة لتسليم موجودات الهيئة واوراقها وخصوصا إقرارت الذمة المالية التي لديها لإعادتها الى أصحابها.

وتم التنسيق مع الإدارة العامة لتنفيذ في هذا الشان حيث أجرى التحفظ على مبنى الهيئة وما فيه بالشمع بالأحمر حفاظا على سرية المستندات.

-2 من أجل استقرار الموظفين الذين كانوا يعملون بالهيئة وطمانتهم تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقلهم الى الجهات التي كانوا يعلمون بها قبل التحاقهم بالهيئة.

-3 تاكيدا على الجانب الإنساني تم العرض على مجلس الوزراء للنظر في معالجة الأوضاع المالية لجميع من كانوا يعملون في الهيئة وصرف مكافآت لهم تعادل الفرق بين ما كانوا يتقاضونه بالهيئة ورواتبهم الحالية.

-4 تم تشكيل لجنة تتولى دراسة وتقييم أعمال الهيئة في الفترة السابقة على الإبطال وبيان أهم السلبيات والإيجابيات التي صادفتها والمقترحات العملية اللازمة لمباشرتها أعمالها من جديد.

-5 بسرعة فائقة تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصدار القانون رقم 2 لسنة 2016 بإعادة إنشاء الهيئة في 24/1/2016 اي بعد اقل من شهر من ابطال القانون السابق.

-6 حفاظا على الإستفادة من الخبرات السابقة لأعضاء مجلس أمناء الهيئة المعينون قبل صدور حكم المحكمة الدستورية تم بناء على توجيه من القيادة السياسية إعادة ترشيح ذات الأعضاء لعضوية المجلس بعد صدور القانون واستصدرت الوزارة مرسوما بتعيينهم .

-7 قامت الوزارة بتكليف الإدارة العامة للتنفيذ بإعادة مبنى الهيئة وكافة موجوداته الى السيد المستشار رئيس الهيئة لتمكينها من مباشرة أعمالها.

-8 بعد إعادة تشكيل مجلس الأمناء:

أ- أعلنت الهيئة مشروع اللائحة التنفيذية وارسلته الى وزارة العدل في تاريخ 27/4/2016 وقامت الوزارة بمراجعته وأرسلته الى الفتوى والتشريع في 16/6/2016.

ب- فور قيام إدارة الفتوى بمراجعته وإرساله للوزارة في 25/7/2016 أرسلت الوزارة مشروع مرسوم اللائحة الى مجلس الوزراء في 27/7/2016.

ج- نظرا لاختلاف وجهات النظر اعضاء مجلس الأمناء ومحاولتنا التوفيق بينهم أعيد التباحث معهم وارسل للمشروع وفق هذه الملاحظات الى الفتوى والتشريع بناء على قرار اللجنة القانونية لمجلس الوزراء ثم أرسلته الفتوى والتشريع الى المجلس في 28/9/2016، وسيتم عرضه على مجلس الوزراء الموقر للنظر في إقراره بجلسة الإثنين 10/10/2016.

ولعل في ذلك جميعة ما يوضح للكافة حرصنا الشديد على المصلحة العامة دون إبطاء أو تاخير ونرجوا أن توجه الجهود الى تحقيق الصالح العام وليس لأي أغراض أخرى.

ونص محور الاستجواب في الطلب المقدم على ما اسماه النائب القضيبي «التأخر في اصدار اللائحة التنفيذية لهيئة مكافحة الفساد» وفيما يلي تفاصيل الاستجواب :

«للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن»
دستور الكويت المادة 17

«أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن ولأمير وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة، وأذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأؤدي أعمالي بالأمانة والصدق».
دستور الكويت المادة 91

حرص مجلس الأمة، منذ صدور حكم المحكمة الدستورية بإبطال مرسوم قانون هيئة مكافحة الفساد لصدوره دون تحقيق مبدأ الضرورة على إعادة تقديم المشروع وإقراره بالسرعة الممكنة لسد الفراغ التشريعي الذي خلفه قرار المحكمة الدستورية.

وكان جلياً الدافع النيابي نحو إغلاق ثغرات كانت في مرسوم قانون الحكومة، وأهمها غياب تجريم الكسب غير المشروع وتضارب المصالح، وذلك انطلاقاً من الحرص النيابي على سد الثغرات التي كانت سبباً فيما عرف سياسياً بأحداث «الإيداعات المليونية» وما تلاها من أحداث كانت من أهم المراحل التاريخية في الكويت.

لقد حاولت الحكومة، منذ الإبطال الدستوري لهيئة مكافحة الفساد، تعطيل مشروع القانون النيابي تارة، أو السيطرة على الهيئة تارة أخرى عبر تغيير الطاقمين القيادي والوظيفي بالكامل، بما يتيح لها فرض نفوذها على الهيئة.

وبعد أن فشلت المساعي الحكومية في السيطرة على مفاصل هيئة مكافحة الفساد على المستويين القيادي والوظيفي، نرى اليوم الهيئة مخالفة للقانون وعاجزة عن مباشرة مهامها القانونية نظراً لتعطل إصدار اللائحة التنفيذية للقانون بمرسوم حتى تمارس أعمالها، وحتى يتمكن المواطنون من أداء دورهم الرقابي على السلطتين التشريعية والتنفيذية.

إن الرقابة الشعبية على السلطتين حق يجب ألا يرتبط بموعد الانتخابات، فالمحاسبة يجب أن تكون متواصلة خلال الفصل التشريعي بأكمله، حتى يكون المواطن رقيباً على أداء ممثله، ويحاسبه متى ما تمكن منه الفساد.

ولا يخفى على أحد أن الفساد النيابي والحكومي له من الأدوات العديدة التي يجب مواجهتها ومحاربتها، وهي مسؤولية مشتركة بين الجميع، ولا تقف عند نائب يبر بقسمه الدستوري بحق، أو مواطن مؤمن بالدستور والقوانين ويحمل القيم الوطنية، أو مسؤول يضع حماية المال العام نصب عينيه، فالجميع هنا أمام استحقاق وطني إذا ما أردنا للدولة الاستمرار والإصلاح والتنمية.

وليس أقل خطراً من الفساد النيابي والحكومي، الفساد التشريعي، وهو السلوك الأكثر إضراراً بالدولة، والأشد إساءة للدستور ومبادئه، لذا جاء مشروع تعديلات قانون المحكمة الدستورية لإعطاء المواطن حق اللجوء المباشر إلى المحكمة الدستورية حتى يتصدى لأي انحراف تشريعي متى ما رأى ذلك، ومتى ما حادت الأغلبية النيابية أو الحكومية عن الدفاع عن حقوق الأقلية.

وحتى تكتمل سلسلة الرقابة الشعبية على السلطتين، بعد إقرار حق اللجوء المباشر إلى «الدستورية»، كان لابد من إقرار هيئة مكافحة الفساد، حتى تكون والمواطنون شركاء في مواجهة الفساد النيابي والحكومي.

المحور الأول: تاخر اللائحة التنفيذية لهيئة مكافحة الفساد

اصدرت المحكمة الدستورية في ٢٠ ديسمبر الماضي حكما بإبطال مرسوم رقم (24) لسنة 2012 بإنشاء هيئة مكافحة الفساد «على سند من القول بان المرسوم بالقانون سالف الذكر قد صدر مفتقدا القيود والضوابط والشروط التي حددها الدستور لإصدار المراسيم التي تكون لها قوة القانون، ومتجاوزا حدودها».

وفي جلسة مجلس الأمة ١٢ يناير ٢٠١٦، أقر المجلس قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية بمداولتيه الأولى والثانية، وإحالته إلى الحكومة واستعجاله وفق المادة 65 من الدستور.

وجاء في المادة (٥٧) من القانون ما يلي: «تصدر بمرسوم اللائحة التنفيذية لهذا القانون، بناء على اقتراح مجلس الأمناء، خلال شهرين من صدور هذا القانون، وتنشر في الجريدة الرسمية».

ونشر القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ في شان إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» بتاريخ ١ فبراير ٢٠١٦ ملحق ١٢٧٣.

ومن الأول من فبراير حتى تاريخ تقديم الاستجواب، الأحد 9 اكتوبر ٢٠١٦، لم تصدر اللائحة التنفيذية لقانون هيئة مكافحة الفساد، متجاوزة بذلك فترة الشهرين الواردة في القانون، لتصل بذلك إلى ثمانية أشهر دون أن تصدر اللائحة التي كان من المفترض أن تصدر قبل ابريل ٢٠١٦.

ولعل من المستغرب أن يتاخر إصدار اللائحة كل هذه الفترة رغم أن القانون مستمد في معظم مواده من القانون المبطل، وهو ما يعني أن اللائحة المفترض إصدارها ليست بالجديدة، وإن كانت هناك بعض المواد الإضافية التي تتطلب وضعها في اللائحة.

ومن أخطر ما ترتب على هذا التعطيل ما يلي:

- مخالفة هيئة مكافحة الفساد قانونها الذي ينص على إصدار اللائحة خلال فترة شهرين.

- ترتب على تاخر إصدار اللائحة عدم تقديم النواب ذممهم المالية، إذ من المفترض أن تقدم الذمم المالية خلال ستة أشهر من العمل بالقانون، أي في موعد أقصاه سبتمبر ٢٠١٦، وفي حال استمرار تعطل إصدار اللائحة فإنه لا يستبعد أن تصدر بتواريخ متاخرة تمثل ثغرة من تقديم النواب لذممهم المالية وفق ما نصت عليه المادة (٣٢) من القانون.

- تعطيل دور المواطنين في مباشرة أعمالهم الرقابية على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهو حق دستوري لا يحتمل التاخير.

وأمام ما سبق فإن وزير العدل بصفته المشرف على هيئة مكافحة الفساد يعتبر مسؤولاً سياسياً أمام مجلس الأمة لتاخر إصدار اللائحة التنفيذية للهيئة، وما ترتب عليه من تعطيل لتقديم النواب والوزراء تحديداً إقرارا بذممهم المالية، وتعطيل حقوق المواطنين في ممارسة دورهم في محاسبة النواب والوزراء والمساهمة في كشف الفساد ومحاربته.

ومن جانبة اعلن النائب سعدون حماد تاييده للاستجواب الذي قدمه النائب احمد القضيبي الى وزير العدل والاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع وتاييده للاستجوابات التي ستقدم خلال الاسابيع المقبلة مؤكدا ان الانتخابات باتت على الابواب ونحن جاهزون لها وساخوضها في الدائرة الثالثة.

وقال حماد في تصريح مقتضب للصحفيين ان الموعد الرسمي للانتخابات في ٢٣ يوليو من العام المقبل وبما ان موعدها سيكون في الصيف وهو موسم سفر فلن نصل الى ذلك الموعد، متوقعا انتخابات مبكرة ويبقى تحديد موعدها بيد صاحب السمو حفظه الله ورعاه ولكن الاعلان عن الاستجوابات يشي الى انتخابات مبكره، ولكن وكما ذكرت آنيفاً نحن جاهزون.

دعا المبارك إلى تقييم أعضاء حكومته ومحاسبة المقصر منهم

الطريجي : وزير الداخلية أثبت كفاءة منقطعة النظير في هذا المنصب الحساس

اشاد النائب الدكتور عبد الله الطريجي بجهود وزارة الداخلية في حفظ الأمن في البلاد مشيرا إلى ان النجاحات المستمرة في الضربات الاستباقية التي تحققها وزارة الداخلية تؤكد ان في هذا الوزارة رجالا عاهدوا الله على بذل كل جهد ممكن من أجل استتباب أمن الوطن والمواطنين .

واضاف الطريجي في تصريح صحافي ان التحقيقات التي اجرتها الأجهزة المختصة في وزارة الداخلية مع المتهم المصري الذي القي القبض عليه السبت اكدت انتماءه إلى تنظيم داعش الإرهابي وهو ما يدعو اجهزة وزارة الداخلية إلى مواصلة حملاتها الأمنية بكل ضراوة من أجل تعقب الخلايا الإرهابية النائمة وقطع الطريق امام اي حماقات .

وقال الطريجي ان نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد يستحق الشكر والتقدير على جهوده وتوجيهاته إلى القيادات الأمنية والتي البتت انها العين الساهرة على أمن الوطن وقال " إن كانت لدينا ملاحظات على الأداء السلبي لبعض الوزراء وإعلاننا اخيرا عن استجواب أحدهم وهو وزير المالية انس الصالح فإن هذا ليس سببا لعدم توجيه الشكر لمن يستحقه من الوزراء في هذه الحكومة ومنهم وزير الداخلية الذي اثبت كفاءة منقطعة النظير في هذا المنصب الحساس" .

واعرب الطريجي عن امله في قيام سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك بتقييم اداء وزرائه وان يحاسب الوزير المقصر منهم والذي سيظهر في الإستجوابات المنتظر تقديمها خلال الفترة المقبلة والتي ستكون فرصة لاختبار اداء الوزراء المستجوبين خلال الفترة الماضية ومن يثبت تقصيره فإن مجلس الأمة سيقول كلمته الفصل بحقه.